

Distr.: General
14 July 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه البيان الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ عن وزارة خارجية جمهورية السودان، الذي ترحب فيه بتخفيض العناصر العسكرية والشبّيرية التابعة للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي قرره مجلس الأمن في قراره ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر المرفق)

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر دهب فضل محمد
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

بيان صحفي

تُعرّب وزارة الخارجية عن ترحيبها بتخفيض المكون العسكري والشرطي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الستة أشهر القادمة وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن (٢٠١٧) ٢٢٦٣ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وذلك بتقليص العنصر العسكري إلى ١١ ٣٩٥ عنصراً وعنصر الشرطة إلى ٢ ٨٨٨ عنصراً، كمرحلة أولى على أن تتلوها مرحلة ثانية للتخفيض اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، في خطوة عملية مباشرة تؤكد إقرار مجلس الأمن بأن دارفور قد طوت صفحة النزاع وانصرفت بكليتها نحو السلام والإعمار والتنمية والبناء، وبهذه المناسبة تؤكد الوزارة التزام حكومة السودان بالاستمرار في الانخراط الإيجابي والتشاور والتنسيق مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار الفريق العامل المشترك المعني باستراتيجية خروج العملية المختلطة خلال الفترة القادمة، بما يؤمن الخروج السلس والمرحل للبعثة، كما تعرب الوزارة عن ترحيبها بما ورد في القرار من تأكيدات واضحة لاستقرار الأوضاع في ولايات دارفور الخمس، وإقرار بالانتشار الشامل للقوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة، مع التعبير عن قلق المجلس لوجود مجموعات مسلحة متمردة خارج السودان. كما تؤكد الوزارة التزام حكومة السودان بالاستمرار في التعاون وتقديم كل التسهيلات اللازمة للبعثة لاستكمال ما تبقى من تفويضها، وتكثيف اجتماعات الآلية المشتركة المعنية بالمسائل الإدارية واللوجستية التابعة للعملية المختلطة خلال الفترة القادمة بما يؤمن المعالجات الفورية لمطلوبات المرحلة القادمة.

وتنتهز وزارة الخارجية هذه المناسبة لتجدد دعوتها للمجموعات المتمردة الموجودة خارج البلاد لكي تنبذ العنف وتنضم فوراً إلى العملية السياسية ومسيرة البناء والإعمار بعد أن كفلت وثيقة التراضي الوطني التي اعتمدها مؤتمر الحوار الوطني لهذه المجموعات كل الضمانات اللازمة للانضمام دون شروط مسبقة متى ما أصغت لصوت العقل واختارت طريق الحوار في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وخريطة الطريق التي وقعت عليها هذه المجموعات المتمردة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، وفي هذا الصدد تثنى الوزارة الجهود المقدرة التي يقوم بها كل من السيد تابو مبيكي رئيس الآلية الأفريقية رفيع المستوى، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدارفور السفير كينغسلي مامابولو، وكافة الشركاء الدوليين والإقليميين.

كما تشيد وزارة الخارجية بدعوة مجلس الأمن للجهات المانحة إلى دعم استراتيجية تنمية دارفور. وترجو الوزارة مجتمع المانحين وصناديق ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة مضاعفة دعمها للجهود التي تضطلع بها حكومة السودان في مجالات الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة والاستجابة لمطلوبات معالجة أوضاع النازحين وأفواج العائدين طوعاً إلى مواطنهم الأصلية لممارسة أنشطتهم الحياتية المعتادة، ودعم برامج نزع السلاح، وجهود تعزيز السلام الدائم.

الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧